



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية  
رقم 55 بتاريخ فاتح أكتوبر 2021  
بشأن التماس الترخيص بإبرام صفقة تفاوضية

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على مراسلة السيد وزير ..... رقم 21/...../ ..... بتاريخ  
09 سبتمبر 2021؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)  
المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015)  
المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية، ولا سيما المادتين 4 و26 منه؛

وبعد دراسة عناصر تقرير المقرر العام المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات  
العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة  
بتاريخ فاتح أكتوبر 2021،

**أولا : المعطيات**

بناء على مراسلة السيد وزير ..... المشار إليها أعلاه، والذي التمس  
بمقتضاها استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، بخصوص طلب السيد وزير  
.....، الذي طلب بمقتضاه الترخيص لوزارته لإبرام صفقة تفاوضية  
لتوسعة مقر الوزارة والذي بالنسبة لكل ما يرتبط بالمشروع من مختلف جوانبه بالدراسات التقنية وأعمال  
الهندسة المعمارية والمراقبة التقنية وأشغال البناء.

وقد علل السيد الوزير طلبه المذكور بحساسية المعطيات الخاصة التي تهم هذه الوزارة وضرورة  
حمايتها من النشر.

**ثانيا : الاستنتاجات**

حيث إن المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية، نص في المادة  
16 منه على أن الصفقات العمومية تبرم عن طريق طلب العروض أو المباراة أو وفق المسطرة  
التفاوضية أو سندات الطلب؛

وحيث إن المرسوم السالف الذكر رقم 2.12.349 حدد، بصفة حصرية، في المادة 86 منه الحالات التي يجوز فيها إبرام صفقات تفاوضية، وأوردت من ضمنها الصفقات المتعلقة بالأعمال التي تقتضي ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام الحفاظ على سريتها؛

وحيث إن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية واستنادا إلى المبررات التي استندت إليها وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ترى أن الصفقة المراد إبرامها تدرج في إطار الحالة المشار إليها أعلاه ؛

حيث إن الفقرة 2 من ثانيا من المادة 86 تنص على أن الأعمال التي تقتضي ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام الحفاظ على سريتها تتطلب ترخيصا مسبقا من رئيس الحكومة بالنسبة لكل حالة على حدة بناء على تقرير خاص من السلطة المختصة المعنية.

### **ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية**

بناء على المعطيات والاستنتاجات السالفة الذكر، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أنه لا يوجد مانع في إبرام صفقات تفاوضية من طرف وزارة .....، بشرط أن يكون هناك ترخيص مسبق من رئيس الحكومة بشأن كل صفقة على حدة وبناء على تقرير خاص من السلطة المختصة المعنية.